مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: فصل المنازعة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعة لأبي زرعة محمد بن يونس بن فتيان الكناني المقدسي الشافعي (ت 749 هـ) دراسة وتحقيق
اسم الكاتب: بيان محمد الجباوي، مصطفى كامل أحمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9009
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



عدد A

المجلد 16، العدد 2
ربيع الأول 1441 هـ / ديسمبر 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

ديسمبر 2019م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 16 العدد 2 (A)
https//:doi.org/10.36394/jhss/16/2A/8

فَصْلُ المُنَازَعَة في تَحْقِيْقِ كَسْرِ أَوَائِلِ الْأَفْعَالِ المُضارِعَة لأبي زُرْعَةَ مُحَمَّد ابْنِ يُونُس بْن فِتْيَان الكِنَانِيّ المَقْدِسِيّ الشّافِعِيّ (ت749هـ): دراسة وتحقيق

بيان محمد الجباوي

مصطفى كامل أحمد

كلية الآداب - جامعة الأنبار

الأنبار - العراق

تاريخ الاستلام: 12-12-2017 **تاريخ القبول: 28-03-2018**

ملخص البحث:

البحث هو تحقيقٌ ودراسةٌ لـ (فصل المنازَعَة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارِعَة) لأبي زرعة محمد بن يونس المقدسي الشافعي (ت749هـ)، وهو رسالة تبحث في قوانين كسر أحرف المضارعة المجموعة في (أنيت) في بعض لهجات العرب، وكان الهدف من تأليفه لـمّ شتات ظاهرة كسر أحرف المضارعة من مختلف المصادر والتوفيق بين آراء العلماء ونقد بعضها وشرح بعضها الآخر وحلّ جميع مشكلاتها وجمعها في هذه الرسالة، وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه أول رسالة تناقش هذه الظاهرة وتحرّرها مستقلةً، وألّف بعدها النواجي (ت859هـ) رسالة عنوانها (الأصول الجامعة لحكم حروف المضارعة)، فضلاً عن كون النسخة المخطوطة مكتوبة بخط المؤلف وهي نسخة فريدة. وكان من بين سمات منهج المؤلف مراعاة الترتيب الزمني للعلماء وذكر نصوصهم وشرح ما يشكل منها والموازنة بينها وتعليل بعض شروطها وأحكامها.

الكلمات الدالّة: تحقيق، كسر، أحرف، المضارعة

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمّد وعلى آلهِ وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اهتمَّ علماؤنا بلغتهم العربية اهتمامًا قلَّ نظيره، وتعمّقوا في بحثها، وتطرّقوا إلى دقائقها، وكان من جملة اهتماماتهم دارسة حركة أحرف المضارعة ولا سيّما الكسر لهذه الأحرف؛ لأنّ المطّرد في اللغة المشهورة من لغات العرب وهي لغة الحجازيين أنّ هذه الأحرف تُفتح إلا إذا كان الماضي رباعيًّا فإنّه يُضمّ، لكن ورد عن قبائل عربية فصيحة يُحتَجُّ بلغتها ما يخالف هذا المشهور والمطّرد، إذ كانوا يكسرون أحرف المضارعة، وقد وقع بين أيدينا كتابٌ بعنوان (فصل المنازعَة في تحقيقِ كَسْرِ أوائل الأفعال المضارِعَة) لأبي زرعة محمد بن يونس الكناني المقدسي المتوفى سنة (749) من الهجرة، يبحثُ في هذه المسألة، جمع المؤلف فيه كلام العلماء فيما يتعلّق بذلك مع ذكر حُجَجِهم وتعليلاتهم ومناقشته ذلك، فهو إسهامٌ من المؤلف ــ رحمه الله ــ في دراسة هذه القضية، خدمةً للغتِنا العربية. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قِسمين: تناول القسم الأول دراسة المؤلف ورسالته (فصل المنازعة)، وانقسم على فصلين، وقف الأول على تعريفٍ بالمؤلف أبي زرعة محمد بن يونس فتناول شيئًا يسيرًا عن اسمه ومذهبه ومولده وصفاته وثناء العلماء عليه ووفاته ومصنفاته، ووقف الفصل الثاني على تعريفٍ برسالته (فصل المنازعة) الذي انقسم على ثلاثة مباحث، تناول في الأول منها موضوع الرسالة، وناقش في الثاني منها مصادر أبي زرعة وشواهده ومنهجه، ووصف في الثالث المخطوط المعتمد في التحقيق ومنهج التحقيق، وصاحبَ ذلك صور توضيحية عن المخطوط.

أمّا القسم الثاني فتضمّن نصَّ الكتاب المحقَّق الذي سرنا في تحقيقه على وَفْقِ أصول التحقيق المعروفة، والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول: الدراسة، وتتضمن: التعريف بالمؤلف وبكتابه (فصل المنازعة)

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف

لم تذكر لنا المصادر التي تحدّثت عن أبي زرعة ترجمةً مفصّلة له، بل أشارتْ إلى شذرات متفرّقة أضاءت لنا جوانب معينة من سيرته، ويُلاحَظ أنّ ما ذكرته المصادر هو كلامٌ مختصر ومكرَّر يَنقله اللاحق عن السابق، ولا يَكاد يزيد على صفحة واحدة، ما يأتي:

أولًا: اسمه[1]:

هو أبو زُرْعَة محمّد بن يونس بن فِتْيان الكِنانيّ المَقْدِسِيّ الشافعيّ[2].

ثانيًا: مولدُهُ:

ذكر الذهبي والصفدي وابن حجر العسقلاني أنّه وُلِد في حدود سنة خمسٍ وعشرين وسبعمئة[3].

ثالثًا: وفاته:

قال الصفدي: «وتُوفِّي رحمه الله تعالى سنة تسعٍ وأربعين وسبعمئة في الطاعون»[4].

وقال ابن حجر: «... ثم أُصِيبَ فيمَن أُصيبَ بالطاعون سنة 749هـ»[5].

(1) ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1988م)، المعجم المختصّ بالمحدّثين، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط1: 268، والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1998م)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: د. علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1: 5/364، والعسقلاني، (1972م)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط2: 6/74.

(2) ينظر: السيوطي، (1991م)، لبّ اللباب في تحرير الأنساب، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 2/214. وتصحفت لفظة (الكناني) عند العسقلاني، الدرر الكامنة: 6/74 إلى (الكتاني) بالتاء المثناة من فوق بدل النون.

(3) ينظر: الذهبي، المعجم المختصّ: 268، والصفدي، أعيان العصر: 5/364، والعسقلاني، الدرر الكامنة: 6/74.

(4) الصفدي، أعيان العصر: 5/364.

(5) العسقلاني، الدرر الكامنة: 6/74.

رابعًا: مصنّفاته:

وقفنا على مؤلَّفَينِ له هما:

1. فصل المنازعَة في تحقيق كسر أوائل الأفعال المضارعَة، وهو الكتاب الذي نحققه، وينتمي إلى فرع اللغة، وسيأتي الحديث عنه.
2. مختصر الرسالة في الرواة الثقات، وهو مخطوط[1].

الفصل الثاني: تعريف برسالة (فصل المنازعة)

المبحث الأول: موضوع الرسالة

تبحث هذه الرسالة في مسألة كسر أوائل أحرف المضارعة المجموعة في قولهم: (أنيتُ)، أي: الهمزة والنون والياء والتاء، فقد جمع أبو زرعة كلام العلماء في هذه المسألة، وبيّن محلّ النزاع ومذاهب العلماء فيها مع ذكر حججهم وتعليلاتهم في ذلك.

بدأ أبو زرعة رسالته ــ بعد المقدمة وتحرير محلّ النزاع في المسألة ــ بالتنبيه على أنّ المشهور في لهجة أهل الحجاز أنّ حرف المضارعة يُفتح إذا كان الفعل ثلاثيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا، ويُضَمُّ إذا كان ماضيه رباعيًّا، ولكن ورد في لهجات بعض القبائل ما يخالف هذا المشهور، إذ كانت تَكسر أحرف المضارعة.

ثم شرع أبو زرعة في تفصيل الكلام على كسر أوائل أحرف المضارعة، فتناول ما يُكسر من أحرف المضارعة وما يمتنع كسره، فنقل نصًّا عن سيبويه بهذا الشأن يفيد أنّ الأحرف التي تُكسر هي جميع أحرف المضارعة إلا الياء؛ لدواعٍ صوتية وهي ثقل التلفظ بالكسرة على الياء[2].

ولعلَّ هذا ناتجٌ من تعليل سبب الكسر بأنّه من قبيل ميل القبائل البدوية إلى الكسر بسبب طبيعة التعجّل عندهم[3]. ثم ذكر أبو زرعة الأفعال التي حدّد علماء العربية أنّها

(1) ينظر: (مركز الملك فيصل)، (د.ت)، خزانة التراث (فهرس مخطوطات)، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية: 22/815، وذكر أصحابها أنه في الحديث في التراجم.

(2) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط3: 4/110–113.

(3) ينظر: آل غنيم، (1402هـ)، اللهجات العربية في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى: 125، والقرني، (1423)، حركة حروف المضارعة، مجلة الجامعة الإسلامية، ع119، س35: 463.

تُكسر فيها أحرف المضارعة، وهي:

1. من الثلاثي ما جاء على (فَعِلَ يَفعَلُ)، ويكون ذلك في الفعل الصحيح والمعتلّ على السواء.
2. ما كان مبدوءًا بهمزةِ وصلٍ مكسورة مما جاوزَ ثلاثة أحرف، مثل: (استغفر).
3. ما كان مبدوءًا بتاءٍ معتادة على وزن (تَفَعَّلَ) كـ(تَكَلَّمَ)، و(تَفَاعَلَ) كـ(تَغَافَلَ)، و(تَفَعْلَلَ) كـ(تَدَحْرَجَ)[1].

وقد نهج العرب في هذه الأفعال نهجينِ، الأول: فتح أحرف المضارعة، وهذا مذهب الحجازيين. والثاني: كسر أحرف المضارعة إلا إذا كان ياءً فيكون مفتوحًا، ونُسِبَ إلى بقية العرب سوى أهل الحجاز[2].

وعزَا الفرّاء وأبو حيّان إلى بعض بني كلب كسرَ ياء المضارعة[3]، فهُم ممّن يَميل إلى كسر جميع أحرف المضارعة.

ثم ذكر أبو زرعة ما علَّل به علماؤنا القدماء ظاهرة كسر حرف المضارعة في هذه الأفعال ومحاولة أن يجعلوا مجيء هذه الظاهرة على وَفْق قواعد منضبطة، فعلَّلوا كسرَها في الفعل الثلاثي الذي على بناء (فَعِلَ) بأنّه كان تنبيهًا على كسر العين من ماضيه، ومِن ثَمَّ لم يَكسِروا إلا ما كان على (فَعِلَ يَفعَلُ)، وامتنعَ الكسر فيما كان مضارعُهُ على (يَفْعِلُ) منعًا للثقل الناشئ من تتابع الكسرات، ولا يُعتَدُّ بالفاصل الساكن؛ لأنّه حاجزٌ غيرُ حصين، وكسر فيما أوله همزة وصل أو تاء معتادة لاعتبارات ألحقتْهُ بالأصل[4].

وتطرّق أبو زرعة أيضًا إلى ما جاء على وجهٍ شاذّ، إذ نبّه على ورود كسر أحرف المضارعة في أفعالٍ لا تندرج تحت ما ذكره من القواعد التي ذكرها آنفًا، أو ورود أفعال على (فَعِلَ) ــ بكسر العين ــ ولم يُكسر منه حرف المضارعة ونحو ذلك مما جاء مخالفًا لِما نقله العلماء من قواعد، فهو يُحفَظُ ولا يتعدّى محلّه، وقد ذكر أبو زرعة ما ذكره العلماء من تعليلات لهذا الشذوذ.

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/110–112.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/110.

(3) ينظر: أبو حيان، (1998م)، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1/182، والزبيدي، (2007م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: مادة (يئس)، والجندي، (1978م)، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس: 1/395.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/112.

المبحث الثاني: مصادره ومنهجه

أولًا: مصادره:

صرَّح المؤلف بمصادره التي نقل عنها، وهي تتمثل بالأعلام والكتب، وكانت الكتب المنقول عنها والمصرَّح بذكر أسمائها قليلة بالقياس إلى الأعلام، إذ قد وردت في ثلاثة مواضع فقط[1].

وقد تنوّعت الطرائق المستعملة في النقل عن هذه المصادر، فقد يذكر قول العالِم ذاكرًا اسمه دون ذكر اسم كتابه، وهذا هو الكثير في هذه الرسالة[2]، وأحيانًا يذكر اسم الكتاب واسم مؤلفه، وورد هذا في أربعة مواضع[3]، وورد في موضعين ذكر اسم الكتاب دون ذكر اسم مؤلفه[4]، ويلاحَظُ أنّ الغالب على نقوله أنّها منقولة بتصرُّف عن أصحابها أو مصادرها. وهذا سرْدٌ لما ذكره المؤلف من الأعلام والكتب:

أ. الأعلام:

وردت أسماء لأعلام صرح بذكرهم أبو زرعة، وهم: سيبويه[5] عمرو بن عثمان (ت180هـ)، والكسائي[6] علي بن حمزة (ت189هـ)، والفرّاء[7] يحيى بن زياد (ت207هـ)، والثمانيني[8] عمر بن ثابت (ت442هـ)، وابن مالك[9] محمد بن عبد الله (ت672هـ)، ومحمد بن أبي الفتح البعلي[10] (ت709هـ)، وأبو حيان الأندلسي[11] (ت745هـ).

---

(1) ينظر: أبو زرعة، فصل المنازعة: 18، 21، 23 بلا تكرار.
(2) ينظر: أبو زرعة، فصل المنازعة: 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28.
(3) ينظر: نفسه: 18، 21، 25، 27.
(4) ينظر: نفسه: 23، 26.
(5) ينظر: نفسه: 18. وقد أكثر النقل عنه؛ لأنّه عرض هذه المسألة عرضًا مفصَّلًا.
(6) ينظر: نفسه: 21.
(7) ينظر: نفسه: 20.
(8) ينظر: نفسه: 23.
(9) ينظر: نفسه: 18.
(10) ينظر: نفسه: 21.
(11) ينظر: نفسه: 22.

ب. الكتب:

صرّح أبو زرعة بأسماء بعض الكتب، وهي: التسهيل[1]، وشرح التسهيل لابن مالك[2]، والشرح الكبير لأبي حيان[3]، وأبو حيان في شرحه[4]. ويعني بشرح أبي حيان المذكور كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

ثانيًا: منهجه:

يمكن ذكر ملامح منهجه بما يأتي:

1. افتتح كتابه بالحمد والصلاة على النبي -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-[5].
2. صرّح بالباعث على تأليف كتابه بقوله: «فقد وقعتْ لي... إلخ»[6].
3. ضَبَطَ وحقَّقَ أولًا محلَّ النزاع في المسألة التي ألّف هذه الرسالة من أجلها وأجملها، ثم شرع في ذكر الخلاف فيها ومذاهب العلماء في ذلك وذكر حججهم التي احتجّوا بها مع تعليل تلك الأقاويل[7].
4. راعى الترتيب الزمني لنصوص العلماء مراعاةً تامة، ونضرب مثالًا واضحًا على ذلك حين نقل عن سيبويه حديثه عن كسر أحرف المضارعة في الفعل (يأبى)، عقب عليه بقوله: «قلتُ: ولم يستثنِ الفراء (ت207هـ) مسألةَ (أبى يأبى)، ولم يذكرها الثمانيني (ت442هـ). وقال ابن مالكٍ (ت672هـ) في تسهيله: ويَكسِرونَهُ مطلقًا يعني غير الحجازيين في مضارع (أبى، ووجِلَ)، وقال ابن أبي الفتح (ت709هـ): وألحقوا بـ (وَجِلَ) (أبَى). وقال أبو حيّان (ت745هـ): فأمّا مضارع (أبى)...»[8].

(1) ينظر: نفسه: 21، 25، 26.
(2) ينظر: نفسه: 18.
(3) ينظر: نفسه: 23.
(4) ينظر: نفسه: 27.
(5) ينظر: أبو زرعة، فصل المنازعة: 18.
(6) نفسه: 18.
(7) ينظر: أبو زرعة، فصل المنازعة: 18.
(8) نفسه: 25.

5. ذكر نصوصًا عن علماء كسيبويه والكسائي والفراء والثمانيني وابن مالك والبعلي وأبي حيان[1].

6. لا يكتفي بذكر كلام العلماء بل يناقش ويعقّب ويردّ عليهم[2].

7. توجيه كلام العلماء[3]. وشرحه وتوضيحه[4]. ويميل إلى التعليل وبيان السبب[5].

المبحث الثالث: وصف المخطوطة ومنهج التحقيق

أولًا: نسبة الرسالة إلى المؤلف:

ممّا يُستدلُّ به على صحّة نسبة (فصل المنازعة) إلى مؤلفه (أبي زرعة محمد بن يونس) ما وردَ في صفحة العنوان من معلومات تؤكّد هذه النسبة، فقد ورد فيها أنّ المؤلف علّقها في سنة 746هـ، وكذلك ورد التعليق نفسه في أعلى الورقة الثانية من المخطوط، وهذه السنة قريبة من سنة وفاته (749هـ)، فضلًا عن إثبات اسمه وكنيته ولقبه على هذه الصفحة، إذ ورد فيها: «تأليف كاتبِهِ أفقر عبادِ اللهِ تعالى وأحوجهم إليه محمّد بن يونس أبي زرعة الشافعي».

ثانيًا: وصف النسخة المخطوطة:

للرسالة نسخةٌ وحيدة بحسب علمنا، وهي نسخة مصوّرة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (239570) عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم (-0605 3 - ف)[6].

تمتاز هذه النسخة بأنّها مكتوبة بخطّ المؤلف، إذ ورد في صفحة العنوان: «فصل المنازعَة في تحقيق كسرِ أوائل الأفعال المضارعَة، تأليف كاتبِهِ أفقر عباد الله وأحوَجِهم إليه محمد بن يونس أبي زرعة الشافعي عاملَه الله تعالى بلطفه آمين يا رب العالمين»، وهي نسخة جيّدة كُتبت بخطّ النسخ، وهو واضح ومقروء إلا في بعض المواضع، وأمثلة

(1) ينظر ما تقدم ذكره في (مصادره).
(2) ينظر: أبو زرعة، فصل المنازعة: 21، 22، 23.
(3) ينظر: نفسه: 19، 20.
(4) ينظر: نفسه: 24.
(5) ينظر: نفسه: 26.
(6) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث: 22/814.

الكتاب والأوزان مضبوطة ضبطًا جيِّدا، غيرَ أنّها اعتراها نقص بمقدار ثلاثة أسطر في أحد المواضع تُركتْ بياضًا، ونقص من آخرها فخُتِمتْ بكلام يدلُّ على أنّ المؤلف لم يتمّ عبارته، وعلى الرغم من ذلك فهي تنزّل منزلة النسخة التامةً؛ لأنّ فكرة الكتاب قد تمّت.

تقع هذه النسخة في (7) سبع ورقات في ضمن مجموع، تبدأ بالرقم (16) وتنتهي بالرقم (22)، تتألف كل ورقة من صفحتين (وجه وظهر)، ويبلغ معدل سطور الصفحة الواحدة (21) واحدًا وعشرين سطرًا، وكُتِب في أعلى صفحة العنوان: «انتهت في يوم الخميس خامس وعشرين ربيع الآخر سنة 746هـ»، وورد في أعلى الورقة الثانية: «علقتها بين الظهر والعصر من يوم الخميس خامس وعشرين شهر ربيع الآخر سنة 749هـ».

بدأ الرسالة بقوله: «الحمدُ للهِ الذي عَلَّمَ الإنسان البيان، وفَضَّلَهُ بأَصغَرَيْهِ القلب واللسان... فقد وقعَتْ لي مسألةٌ معَ بعضِ الفُضَلاء العلماء بالشام، وحصلَ فيها تعبٌ عظيمٌ لعدم تحريرها وضبطِ الخلاف ومحلّ النزاع؛ فأحببتُ أنْ أضعَ كراسة لتلكَ المسألة»، وخُتم بقولَه: «قلتُ: وكلامُهُ هنا مُشكل فاهتَدِ لفهمِهِ فإنه يقول».

ثالثًا: منهج التحقيق:

1. نَسْخُ الأصل وكتابته على طريقة الإملاء المعاصر مع الإشارة إلى بعض مخالفات الناسخ.
2. تصحيح بعض الكلمات التي سها المؤلف في كتابتها والإشارة إلى ذلك في هامش التحقيق.
3. مقابلة النصوص التي نقلها المؤلف من كتاب سيبويه مع نصوص سيبويه في طبعة بولاق وطبعة المحقق محمد عبد السلام هارون.
4. تخريج النصوص الواردة في الكتاب من مظانّها المعتمدة والإشارة إلى الاختلاف عن النص المنقول منه في هامش التحقيق.
5. تخريج الشواهد القرآنية من المصحف الشريف وتخريج القراءات من مظانّها المعتمدة.
6. حَصْر النصوص التي نقلها المؤلف عن العلماء بين حاصرتين « ».
7. ضَبْط المشكل من النص، وشرح الألفاظ الغريبة، ووضع علامات الترقيم لتسهيل قراءة النص.

8. التعليق على كلام أبي زرعة وشرحه إن اقتضت الحاجة إلى ذلك.
9. وضع ترجمة موجزة للأعلام غير المشهورين الذين وردت أسماؤهم في المتن.
10. الإشارة إلى مؤلفي المصادر والمراجع في هوامش التحقيق والدراسة حين ورودها في أول موضع، وعدم تكرار ذلك في المواضع الأخرى تحاشيًا لإثقال الهوامش.
11. إضافة عبارة في المواضع التي سقط منها كلام المؤلف من خلال الإفادة من المصادر المعنيّة بهذا الشأن، ووضع هذه العبارة في هامش التحقيق.
12. وضع أرقام لوحات النسخة الأصل في أثناء الكلام تبدأ بالرقم (1) وتنتهي بالرقم (6)، مع الإشارة إلى الوجه بـ (و) وإلى الظهر بـ (ظ).

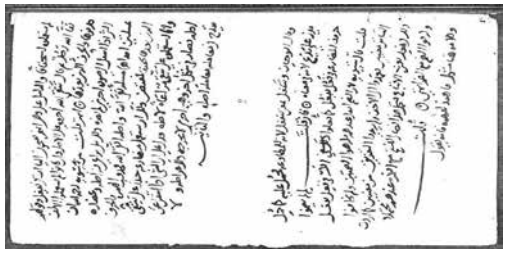
رابعًا: صور عن المخطوط



صفحة العنوان



الصفحة الأولى



الصفحة الأخيرة

القسم الثاني: النص المحقّق

كتاب فصل المنازعَة في تحقيقِ كَسْرِ أوائلِ الأفعالِ المضارِعَة

الحمدُ للهِ الذي علَّمَ الإنسانَ البيان، وفَضَّلَهُ بأصْغَرَيْهِ القلبِ واللسان، وبَصَّرَهُ وجعلَهُ أهلاً للفَهْم فهو الكريمُ المَنَّان، وأَشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له شهادةً يَقوى بها الجَنَان، ويحصلُ عندَها الأمان، وأشْهَدُ أنّ محمَّدا عبدُهُ ورسولُهُ سيّد ولدِ عدنان، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أهلِ الجودِ والإحسان، صلاةً أرجو بها النجاة من النيران، والنظر إلى وجه الله تعالى الكريم وقتَ الحصول في الجِنان، وبعدُ:

فقد وقَعَتْ لي مسألةٌ معَ بعضِ الفُضلاء العلماء بالشام، وحصلَ فيها تَعَبٌ عظيمٌ لعدم تحريرِها وضبطِ الخلافِ ومحلِّ النزاع؛ فأحببتُ أنْ أضعَ كراسة لتلك المسألة، ولم آلُ بحمدِ اللهِ تعالى جهدًا في الكشفِ عنها، وتتبُّعِ مذاهبِ الناس فيها، والجمعِ بين الكلام المفترق، وتحقيقِ محلِّ النزاع، وذِكرِ المأخذ على أبلغِ وجهٍ وأحسنِه، محرِّرا محقّقا، وستَقفُ إنْ شاءَ الله تعالى على هذه المسألةِ وتَعرِف /1و/ قدرَها، وبحثتُ فيها مباحث نفيسة، فتحررت بحمدِ الله وسُّميتها: (فصل المُنَازَعَة في تحقيقِ كَسْرِ أوائِلِ الأفْعَالِ المُضَارِعَة)، واللهُ حَسْبِيْ وهو هادِيَّ، فأقول:

أهلُ الحِجَازِ يَفتَحونَ سائرَ الحروف الأربعة من أوائل الأفعال المضارعة جميعها سواء كان الفعل ثلاثيًّا أم رُباعيًّا[1] أم خُماسيًّا أم سُداسيًّا، وسواءٌ أكان الثلاثي على (فَعِلَ) أم (فَعَلَ) أم (فَعُلَ)[2]، وأمّا غيرُهم وهم تميمٌ وقيس وربيعة ومَن جاورَهم فقالوا: لا كَسرَ في الياء بحالٍ إلا فيما يُستثنى، وأمّا غيرُها فإنْ كان الفعلُ على وزن (فَعِلَ ـــ يَفْعَلُ)، أو في أوّله تاء معتادة، أو همزةُ وصلٍ، كُسِرَ نحو: (تِتَعَلَّمُ، وتِتشاء، وتِتَغافَل، وتِتْقَاد، وتِسْتَخرِج، وإِتَذَكَّر، وتِتَكَسَّر)؛ إلّا كلبًا فقالوا بكسرِ الياءِ أيضًا فيما اجتمعت فيه الشروط المتقدِّمة.

وذكرتُ التاءَ المعتادة؛ احترازًا من التاء المزيدة في أوّل الماضي شذوذًا كـ (تَرمَسَ الشيءَ) من (رَمَسَهُ) بمعنى: سَتَرَهُ. قاله ابن مالك في شرح التسهيل[3].

---

(1) هنا حصل سهو، وليس الأمر كذلك، بل يُضَمّ حرف المضارعة من الرباعي، نحو: (يُدَحرِج، ويُكْرِم...). ينظر: المرادي، (2008م)، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط1: 1/259.

(2) ينظر: الثمانيني، (1999م)، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: 195–196، وأبو حيان، ارتشاف الضرَب: 1/182.

(3) ينظر: ابن مالك، (1990م)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1: 3/448، وفيه: «وعبُّرت عن هذه التاء بالتاء المعتادة؛ احترازًا من التاء المزيدة

وقلت: (فَعِلَ يَفْعَلُ)؛ احترازًا من (فَعِلَ /1ظ/ يَفْعِلُ) كـ (حَسِبَ يَحسِبُ، ووَرِثَ يَرِثُ). قلت: وما ذاك إلا لِثِقَلِ كسرتين.

واستثنى غيرُ كلبٍ والحجازيين: (وَجِلَ) ونحوه ممّا هو على (فَعِلَ يَفْعَلُ) وفاؤُهُ واوٌ فكَسَروهُ مطلقًا في الياء وفي غيرها بخلافٍ في ذلك.

هذا تلخيصُ مَحلِّ النِّزَاع، ووراءَ ذلكَ عباراتٌ للنُّحَاةِ يَقرُبُ بعضُها مِن بعض، ويُخالِفُ بعضُها بعضًا، ويَزيدُ بعضُها على بعض، قال إمام النحو سيبويه رحمه الله: «هذا بابُ ما تَكسِرُ فيهِ أوائلَ الأفعالِ المضارعةِ للأسماء كما كسرْتَ ثانيَ الحرفِ حين قلتَ: (فَعِلَ)، وذلكَ في لغةِ جميعِ العربِ إلّا أهلَ الحِجاز، وذلك قولُكَ: (أنتَ تِعْلَمُ، وأنا إعْلَمُ، وهي تِعلَمُ، ونَحنُ نِعْلَمُ). وكذلك كلُّ شيءٍ قلتَ فيه: (فَعِلَ) مِنْ بَناتِ الياءِ والواو التي الياءُ والواوُ فيهِنَّ لامٌ أو عينٌ، والمضاعف. وذلك قولُكَ: (شَقِيْتَ فأنتَ تِشْقى، وخَشِيْتُ فأنا إخْشَى، وخَالَ[1] فنحنُ نِخَالُ، وعَضُّن[2] فأنتُنَّ تِعْضَضْنَ)»[3] انتهى، ثم قال بعده: «وقالوا: (ضَرَبْتَ تَضْرِبُ، وأَضْرِبُ)، ففَتَحوا أوَّلَ هذا كما فَتَحُوا الراءَ في (ضَرَبَ)»[4] انتهى.

قلت: وصرّح بعد ذلك بمعنى ما تقدّم، قلتُ: فاشترطَ في جوازِ الكسرِ أنْ يكون على (فَعِلَ)، لكن لم يشترطْ أنْ يكون على (فَعِلَ يَفْعَلُ)، وسيأتي من كلامِهِ ما يدلُّ على أنَّه شَرَطَ أنْ يكونَ (فَعِلَ يَفْعَلُ)[5].

وقالَ بعدَ ذلك: «وجَميعُ هذا إذا قُلتَ فيهِ: (يفعَلُ) فأدخلْتَ الياءَ فَتَحْتَ»[6]. قلتُ: فاستثنى الياءَ من حروف المضارعة.

فإنْ قلتَ: لِمَ قالَ سيبويه رحمه اللهُ تعالى: «التي الياءُ والواوُ فيهِنَّ عينٌ أو لام» مع أنّ الواوَ لو كانتْ في أوّل (فَعِلَ يَفْعَلُ) لكان مكسورًا أيضًا؟

قلتُ: لأنّ هذا الذي فاؤُهُ واوٌ يُجوِّز كسرَ يائِهِ مَنْ مَنَعَ كسرَ ياءِ غيرِهِ، فجعلَهُ قسمينِ،

في أوّل الماضي شذوذًا كـ (ترمسَ الشيءَ) بمعنى: رمَسَهُ، أي: ستَرَهُ».

(1) في سيبويه، الكتاب: 4/110: (وخِلْنا). وهو أولى.

(2) هكذا ورد. وفي سيبويه: (وعَضِضْتُنَّ). ولعلّ أبا زرعة أراد (وعضضنَ) بفكِّ الإدغام، فهو مثل: (شَدَدْنَ)؛ لأنّ آخر الفعل يجب أن يسكن لضمير الإناث المرفوع.

(3) سيبويه: 4/110.

(4) سيبويه: 4/110.

(5) هنا في الأصل بعد كلمة (يفعل) عبارة وهي: (وقوله في لغة جميع العرب) رُسِمَ عليها ما يَدلُّ على حذفها.

(6) سيبويه: 4/110.

وممّا يدلُّكَ على ذلك أنّه احتاجَ أنْ يقولَ بعدُ: «وجَميعُ هذا إذا قلتَ فيه: (يَفْعَلُ) فأدخلْتَ الياءَ فتحتَ»[1]، فلو كان قال أوّلا: (أو فاء) لفَسَدَ كلامُهُ آخِرًا فافْهَمْهُ. /2و/

فإنْ قلتَ: هَبْ أنّ سيبويهِ مَنَعَ الكَسْرَ في الياءِ واشترطَ أنْ يكونَ على (فَعِلَ يَفْعَلُ)، فظاهرُ كلامِهِ يقتضي أنْ لا كسرَ في شيءٍ آخر وراء ذلك، فلِمَ يُكسَرُ ما في أوّلِهِ تاءٌ معتادَة أو همزةُ وصلٍ؟

قلتُ: لو نَظَرْتَ الكلامَ أواخِرَهُ لم يَصْدُرْ منكَ هذا السؤال، فإنّ سيبويهِ رحمه الله قال في آخرِ الباب: «واعْلَمْ أنّ كُلَّ شيءٍ كانتْ أَلِفُهُ موصولةً ممّا في (فَعَلَ) فإنَّكَ تَكْسِرُ أوائِلَ الأفْعَالِ المضارِعَةِ للأسماء»[2]، قالَ بعدَ ذلك: «وذلكَ قولُكَ: (اِستَغْفَرَ فأنتَ تِسْتَغْفِرُ، واِحْرَنْجَمَ فأنتَ تِحْرِنْجِمُ، واِغْدَودَنَ فأنتَ تِغْدَودِنُ، واِقْعَنْسَسَ فأنتَ تِقْعَنسِسُ[3]). وكذلكَ كُلُّ شيءٍ [من][4] (تَفَعَّلْتُ أو تَفَاعَلْتُ أو تَفَعْلَلْتُ) يَجري على[5] هذا المجرى»[6] انتهى. فإنْ قلتَ: هذا كُلُّهُ مُسَلَّم، فمِن أينَ يؤخَذُ من كلامِ سيبويه أنّ غيرَ الحجازيين يَكسِرُ ياءَ (يَوْجَلُ) كما ذكرتَهُ أولًا؟

قلتُ: قال سيبويه رحمه الله في وسط الباب: «وأمّا (وَجِلَ يَوْجَلُ) ونحوُهُ، فإنّ أهلَ الحجازِ يقولون: (يَوْجَلُ)، فيُجْرُونَهُ مُجْرَى (عَلِمْتُ). وغيرُهم من العربِ يقولون[7]: (هِيَ تِيْجَلُ، وأنَا إِيْجَلُ، ونحنُ نِيْجَلُ). وإذا قلتَ: (يَفْعَلُ) فبعضُ العربِ يقولون: (يَيْجَلُ) كراهيةَ الواوِ مع الياء، شبَّهوا ذلك بـ (أيّام)[8] ونحوِها. وقالَ بعضُهم: (يَاجَلُ) فأبدلَ[9] مكانَها ألِفًا كراهيةَ الواوِ مع الياء، كما يُبدلونها من الهمزة الساكنة[10]. وقال بعضهم: (يِيْجَلُ)، كأنّه

(1) سيبويه: 4/110.

(2) سيبويه: 4/112.

(3) في سيبويه: (فأنا إقعنسِسُ).

(4) ما بين المعقوفتين ساقطة من الأصل، أثبتناها من الكتاب ليستقيم النص بها.

(5) (على) زيادة من الأصل ليست في سيبويه.

(6) سيبويه: 4/112.

(7) هنا سقطت عبارة (في تَوْجَل) من الأصل.

(8) أصلُهُ: (أيْوام). ينظر: السيرافي، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 4/488. ولعلّ وجه الشبه بين (يَيْجَل) و(أيّام) هو مطلق كراهية الواو مع الياء وإنْ لم يوجد موجب القلب.

(9) في سيبويه: (فأبدلوا).

(10) ذكر سيبويه لهذا الإبدال أمثال قولنا في (رأس وبأس وقرأت): (راس وباس وقرات). ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/543.

لمّا كَرِهَ الواو مع الياء[1] كَسَرَ الياء ليَقلِبَ الواوَ ياءً؛ لأنُّه قد عُلِمَ أنّ الواو الساكنةَ إذا كانت قبلها كسرة صارتْ ياءً، ولم تَكُنْ عنده الواو التي تُقلَبُ مع الياء حيثُ كانت الياء التي قبلها متحرّكة، فأرادوا أنْ يَقلِبوها على[2] هذا الحدّ، وكَرِهَ أنْ يَقلِبَها على هذا الوجه الآخر»[3] انتهى.

قلتُ: فقولُ سيبويه رحمه الله تعالى: (ولم تكن عنده... إلى آخره) جوابٌ عن سؤالٍ مقدّر، وهو واضح.

ولم ينقل سيبويه لغةَ كلبٍ المتقدّمة، وقد نقلَها عنهم غيرُ واحدٍ، كالفرّاء[4] /2ظ/ وقال الفراء: في (نستعين) لغتان: قريشٌ وكنانة ينصبون النون، وعامّة العرب من بني تميم وقيس وربيعة يقولون: (نِستَعين، وتِستَعين، وإستَعين)، ولا يقولون: (بِستَعين)[5]، وقد يقولُ ذلك بعضُ بني كلب، وهي من الشاذّ، وقد قَرأَتِ القرُّاء بالكسر في {نِسْتَعِين}[6]، {وَلا تِرْكَنُوا إِلَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوا}[7]، {وَمَا تِشاؤونَ}[8]، و{تِخَافُوْنَ}[9]، و{لا تِيْمَنّا}[10]، و{أَلَمْ إِعْهَد}[11]،

(1) في سيبويه: (الياء مع الواو).

(2) في سيبويه: (إلى).

(3) سيبويه: 4/111–112.

(4) ينظر: الفراء (1435هـ)، كتابٌ فيه لغات القرآن، رواية السِّمَّري عنه، نسخه: السريّع جابر بن عبد الله بن سريّع، نُشر على الشبكة العالمية: 7.

(5) علّل الفراء ذلك بأنهم لا يقولون: (مررتُ بقاضٍ)، استثقالاً للكسر في الياء، واستثقال الكسر هاهنا أولى. ينظر: الفراء، كتابٌ فيه لغات القرآن: 7.

(6) سورة الفاتحة: 5، وهي قراءة عبيد بن عمير الليثي، وزر بن حبيش، ويحيى بن وثّاب، والنخعي، والأعمش. ينظر: أبو حيان، (1420هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت: 1/42.

(7) سورة هود: 113، وهي قراءة ابن وثاب. ينظر: ابن خالويه، (1934م)، مختصر في شواذ القراءات، نشره: برجشتراسر، دار الهجرة، القاهرة: 66، وأبو حيان، البحر: 6/220 ونسبها إلى أبي عمرو.

(8) سورة الإنسان: 30، وهي قراءة يحيى بن وثاب. ينظر: ابن عطية، (1422هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 5/415.

(9) سورة النساء: 34، ولم نقف على هذه القراءة في المصادر التي رجعنا إليها.

(10) سورة يوسف: 11، وهي قراءة يحيى بن وثاب. ينظر: الفراء، (1980م)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، وعبد الحليم النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2: 2/38، وابن خالويه، مختصر شواذ القراءات: 67.

(11) سورة يس: 60، وهي قراءة ابن وثّاب. ينظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات: 126، والعكبري، (1996م)، إعراب القراءات الشواذ، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط1: 2/368.

و {إِيْـذَنَ لَكُـمْ}[1]، و {يَـوْمَ تَبْيَـضُّ وُجُـوْهٌ وتَسْـوَدُّ وُجُـوْهٌ}[2]، و {تَطْمَئِـنَّ}[3]، ومـا كان مثلـهُ مِـن (فعـل) وزيـدت فيـه مثـل: (اسْـتَفْعَلْتُ، وانْفَعَلْـتُ، وافتَعَلـتُ) أجريتَـهُ علـى هـذا المـجرى. ومـا كان مـن الفعـلِ ليـس فيـه زيـادة فإنّمـا تُكسَـرُ منـه التـاءُ والنـونُ والألـف إذا كان (فَعِـلَ) مكسـور العيـن كـ (جَهِـلَ، وعَلِـمَ)، وأمّـا مـا كان مفتـوحَ العيـن فخطـأٌ أن تقـول: (تِسْـرِق وتِضْـرِب).

وفـي (لا تَوْجَـل) ثـلاث لغـات: قريـش وكنانـة بفتـح الأربعـة، وتميـم بكسـر الأربعـة[4]، وبنـو عامـرٍ يسـتثنون اليـاء فيفتحونهـا ويجعلـون الـواو ألفًـا[5]. ومـا كان علـى (فَعَـلَ يَفْعَـلُ) فـلا تُكسَـرُ فيـه الّتـاءُ ولا النـونُ ولا الألـف. انتهـى[6].

قلـتُ: فَنَسَـبَ لغـاتِ (توجـل) إلـى قائليهـا، وذلـك زيـادة علـى سـيبويه، ولـم يشـترط أن يكـون (فَعِـلَ) علـى (يَفْعَـلُ)، ولـم يذكـر مـا فـي أوّلـهِ تـاء المطاوعـة[7]، وأنّ حُكمَـهُ حُكـمُ مـا فـي أوّلـهِ همـزةُ وصـلٍ.

وقولُـه: (وقـد قـرأتِ القـرّاء) هـي شـواذّ ليسـت مـن المتواتـر. وقولـه: (تِشـاؤون) إدخـالُ الشـيءِ فـي غيـرِ محلّـهِ؛ لأنّ هـذا ليـس علـى (فَعِـلَ)، فهـو مـن الأشـياء الشـاذّة التـي تُحفَـظُ وتُعَـدُّ معَ مـا سَـمِعَهُ الكسـائيُّ مـن بعـضِ بنـي دُبيـر[8] علـى مـا سـيأتي عنـد ذكـر الخـارج عـن القاعـدة.

وقـال ابـن مالـك فـي تسـهيلِهِ: «ويَكسِـرُهُ غيـرُ الحجازييـنَ مـا لـم يكـن يـاءً إنْ كُسِـرَ ثانـي الماضـي، أو زِيْـدَ أوَّلـهُ تـاءٌ معتـادة أو همـزةُ وصـلٍ، ويَكسِـرونَهُ مطلقًـا فـي مضـارع (أبَـى، ووَجِـلَ) ونحـوه»[9].

---

(1) سورة الأعراف: 123، والقراءةُ المشهورة: {ءاذَنَ لَكُمْ}. ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 1/554.

(2) سورة آلِ عمران: 106، وهي قراءة يحيى بن وثّاب، وأبي رَزين العُقيلي، وأبي نهيل. ينظر: ابن جني، (1967م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة: 1/330، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ: 1/339.

(3) سورة الرعد: 28، ولم نقف على قراءة الكسر فيها في المصادر التي رجعنا عليها.

(4) أي: يقولون: (يِيْجَل، وتِيْجَل، ونِيْجَل، وإِيْجَل). ينظر: المؤدب، (2004م)، دقائق التصريف، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1: 226.

(5) أي: يقولون: (يَاجَل، وتَاجَل، ونَاجَل، وآجَل). ينظر: المؤدب، دقائق التصريف: 226.

(6) أي: كلام الفراء. ينظر: الفراء، كتابٌ فيه لغات القرآن: 6–9.

(7) هي التاء المعتادة التي ذكرها في أوّل الكتاب.

(8) قال الفراء: «وزعم الكسائي أنّه سمع بني دُبيرٍ من أسَدٍ يقولون: (أنتَ تِلحَنُ وتِذهَبُ)». ينظر: الفراء، كتابٌ فيه لغات القرآن: 9.

(9) ابن مالك، (1968م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة: 197–198.

قلتُ: فلم يذكر لغةَ كَلْبٍ، ولم يُحرِّرْ مسألةَ (وَجِلَ) عند غير /3و/ الحجازيين، وقد تقدَّمتْ محرَّرة.

وقال ابنُ أبي الفتح[1] تلميذ ابن مالك: ويُفتَحُ ما عدا الرباعيّ عند الحجازيين نحو: (تَضرِب، وتَعْلَم، وتَشرُف، وتَنطلق، وتَسْتَخرج)، ويُكسَرُ عند غيرِهم ما ليس ياءً ممّا كان ماضيهِ على (فَعِلَ) بكسر العين، أو مبدوءًا بهمزة وصلٍ نحو: (اِنْطلقَ، واِستغفرَ)، أو تاء مزيدة كـ (تِتَعلَّم)، ويُكسَرُ مطلقًا ياءً كانَ أو غيرَها من الثلاثي الواوي الفاء المكسور العين كـ (وَجِلَ يِيْجَل)[2].

قلت: وهي قريبةٌ من عبارة ابن مالك، فكذا لم يحرّر مسألة (توجل). وقولُه: (تاء مزيدة) ليس بجيّد؛ لأنّه يَرِدُ عليه مسألة (تَرمسَهُ)، وقد تقدّمت. وقولُهُ: (ويُكسَرُ عندَ غيرِهم) فيهِ ما تقدّم. وقوله: (بكسر العين) لم يقيّد أنّ مضارعَهُ مفتوحٌ. وقوله: (ممّا ليس ياء ممّا كان ماضيهِ على فَعِلَ) عبارة رديئة موهِمة لردٍّ يحتمل أن يكون قولُه: (ممّا) تبيينًا للمنفيّ الذي في حيّز (ليس) فينعكس المعنى فيصير: (ممّا ليس ياء من فَعِلَ، فلو كان ياءً من غيرِ فَعِلَ لكُسِرَتْ)، وهو بَدَهِيُّ الفساد فافهَمْهُ فَفَهْمُهُ دقيق. وقولُهُ: (من الثلاثي الواويّ) تبع سيبويه وابن مالك في ذلك، أعني في جعْلِها قاعدة كلّيّة، وظاهرُ كلامِ الفرّاء أنّها مختصّة بلفظة (وَجِلَ).

وقال أبو حيّان رحمه الله: «إلّا مِن ثُلاثيٍّ على وزن (فَعِلَ)، ومضارِعُهُ (يَفْعَلُ) بفتح العين، أو [أوُّله][3] تاء معتادة أو همزة وصل، فالحجازُ تَفتَحُ نحو: (تَعلَمُ، وتَشَاء[4]، وتَتَغافل[5]، وتَنْقاد، وتَسْتَخرج)، وغيرُهُم من العرب: تميمٌ وقيس[6] وربيعة ومَن جاورهم

(1) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي (ت709هـ). ينظر: الصفدي، (2000م)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت: 4/224. وله كتب لغوية مطبوعة هي: (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، و(شرح حديث أمّ زرع)، و(المثلث ذو المعنى الواحد)، و(المطلع على أبواب المقنع) في لغة الفقه، وغيرها.

(2) البعلي، (2002م)، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية، الكويت، ط1: 2/954 بتصرف، ونصّه: «... ويُفتَحُ ما عداهُ عند الحجازيين نحو: (يَضرِبُ، ويَعْلَمُ، ويَشرُف، ويَنطلق، ويَستخرج). ويُكسرُ عند غير الحجازيين ما ليس ياءً ممّا كان ماضيهِ على (فَعِلَ) بكسر العين كـ (تِعْلَم)، أو مبدوءًا بهمزة وصلٍ نحو: (إنطلقَ، واِستغفرَ)، أو تاء مزيدة كـ (تِتَعلَّم). ويُكسَرُ مطلقًا ياءً كان أو غيرَها من الثلاثي الواوي الفاء المكسور العين كـ (وَجِلَ ويِيْجَل)، وألحقوا به (أَبَى يِئْبَى)».

(3) (أوله) زيادة من أبي حيان، ارتشاف الضرب.

(4) في أبي حيان، ارتشاف الضرب: (تنشأ)، ولعله تصحيف (تشاء)؛ لأنّ (نشَأ) مفتوح العين، والفعل (شاءَ) مفتوح العين أيضًا إلا أنّه كُسِرَ حرفُ المضارعةِ فيه شذوذًا في بعض اللغات كما قدّم المؤلف.

(5) في أبي حيان، الارتشاف: 1/182: (يتغافل). وهو تصحيف.

(6) في أبي حيان، الارتشاف: (قيس وتميم).

يَكسِرُ إلا في الياء فيفتح، إلا بعض كلبٍ فيكسر فيها وفي غيرِها من الثلاثة[1]؛ فإنْ كان مثل (وَجِلَ) ممّا هو مكسور العين وفاؤُهُ واو فمضارعُهُ (يَفْعَلُ)[2] وهي لغةُ قريشٍ وكنانة، فأهلُ الكسرِ مختلفون: فمنهم مَن يَكسِرُ مطلقًا وهي لغة تميم فتنقلبُ تلك الواو ياءً، ومنهم مَن يَكسِرُ إلا في الياء[3]، وهي لغةُ بني عامر؛ وقومٌ مِن هؤلاء يَقْلبون الواو ألِفًا، فيقولون: ([يَاجَل][4]، وتاجَل، وآجَل، وناجَل[5])، /3ظ/ ومنهم مَن يقلبُها ياءً فيقول: ([يِيْجَل][6]، وتِيجَل، ونِيجَل، وإيجَل)»[7] انتهى.

قلتُ: وهو كلامٌ سخيفٌ جدًّا؛ أمّا أوَّلا فلأنّه قال: (فإنْ كان مثل وَجِلَ فيما هو مكسور العين فمضارعه على يَفْعَلُ)[8]، ولا يخلو إمّا أن يكون حَكَمَ على (وَجِلَ) بمفرده[9]، أو على مثله، أو عليهما، وكلُّ ذلك باطل: أمّا الأول فلأنّ (وَجِلَ) مضارعُهُ مفتوحٌ عند الكل، وإنما اختلفوا في غير ذلك[10]، وأمّا الثاني فباطلٌ بـ (وَرِثَ) ونحوِهِ، وأمّا الثالث فمركّب يَبطُلُ ببُطلانِ أحدِ أجزائه.

وأمّا ثانيًا فلأنّه حكى عن بعضِ كلبٍ كسرَ الياءِ في الثلاثة، يعني: فيما أوله تاء معتادة أو همزة وصل، أو كان على (فَعِلَ يَفْعَلُ)[11]؛ وليتَ شِعري من أينَ أخَذَ مجموع ذلك عن كلبٍ، وإنّما حكى الفرّاء ذلك عنهم في (نستعين)؟، فإذا سُومِحَ أبو حيّان سُلِّمَ له ذلك في همزة الوصل، ولَعَمري إنّ تسليمَهُ له في همزة الوصل لَتَساهُلٌ؛ لأنّ الكاسِرَ في هذه

(1) يقصد بالثلاثة: باقي أحرف المضارعة غير الياء، وهي (الألف، والتاء، والنون).

(2) في أبي حيان، الارتشاف: «فمضارعه على (يفعَلُ) بفتح العين».

(3) في أبي حيان، الارتشاف: (إلا في الياء فيفتح).

(4) (ياجل) زيادة من أبي حيان، الارتشاف.

(5) في أبي حيان، الارتشاف: (وناجل وآجل).

(6) (ييجل) زيادة من أبي حيان، الارتشاف.

(7) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/182 – 183.

(8) يعني أنّ في عبارة أبي حيان هذه إطلاقًا، إذ ليس كل ما كان على وزن (وَجِلَ) يكون مضارعه على (يفعَل) بفتح العين، فالفعل (وَثِقَ) مضارعه (يثِقُ) (يَعِلُ) بكسر العين، فلا بُدّ من التقييد.

(9) في الأصل: (بمعزة).

(10) يعني أنّ قول أبي حيان: (فمضارعه على يَفْعَلُ) لا معنى له إنْ قُصد به (وَجِلَ) بمفرده؛ لأنّ مضارعه مفتوح في جميع اللغات، ثم الاختلاف الحاصل ليس في (وَجِلَ) ومضارعه فقط بل يقع على غيره مما فاؤه واو على وزن (فَعِل يفعَل)، لذا بطل هذا الوجه.

(11) يبدو أنّ أبا زرعة واهِمٌ في فهمِ كلامِ أبي حيان، فأبو حيان لا يعني بالثلاثة الأفعال المبدوءة بالتاء المعتادة أو همزة الوصل أو كان من باب (فَعِلَ يَفعَل)، ولكنّه أرادَ أنّ بعض كلبٍ يَكسرون حرف المضارعة في الياء وفي باقي الثلاثة، أي: في التاء والنون والألف. لذا كان هذا الكلام لا قيمةَ له في الردِّ على أبي حيّان.

المواضع مُخالِفٌ للأصل والقياس، وأيُّ شيءٍ خالفَ فيه القياس ضُبِطَ وحُفِظَ ولم يتعدَّ به محلَّه فافهمْهُ.

ولم يُحوِجْني إلى نقلي إيَّاهُ أوَّلا عن بعضِ كلبٍ في المجموع إلا أبو حيّان، فتنبّه له. فإنْ قال: أخذتُهُ مِن كلام الثمانيني[1]. قلتُ: إنّما نقلَهُ في همزة الوصل و(فَعِلَ) غير الواويّ الفاء[2].

وقولُهُ: (وقومٌ مِن هؤلاء)[3] يحتمل أنْ يكون معناه: أنّ قومًا من بني عامر زادوا على اللغةِ الأولى هاتين اللغتين، وصاروا ينطقون بثلاث لغاتٍ؛ ويحتمل أن يكون المعنى: أنّ بني عامر انقسموا ثلاث فِرَق؛ ويحتمل أن يكون المعنى: أنّ بني عامر فَتحوا الياء، ولم تتعرض للواو. ثم قال بعد ذلك: اختلفوا على فرقتين: فمنهم مَن قَلَبَها ألِفًا، ومنهم مَن قَلَبَها ياءً، وليس منهم مَن أبقاها واوًا، وهذا هو الظاهر وإلّا كانوا موافقين لقريشٍ وكنانة، فبطل المعنيانِ الأوّلان وتعيَّن الثالث.

وقولُهُ: /4و/ (فأهلُ الكسرِ مختلفون فيه) مرادُهُ: غيرُ بعضِ كلب، وهو واضح.

وقوله: (فإنْ كان مثل وَجِلَ) لم يشترط أن يكون على (فَعِلَ يَفْعَلُ) احترازًا من (وَرِثَ يَرِثُ)، وقد احترزَ منه في شرحِهِ الكبير[4] وغفلَ عنه هنا[5].

وقال الثمانيني: إنْ كان أوُّلُهُ ـ أي فَعِلَ ـ واوًا فأهلُ الكسرِ مختلِفون فيه: فكاسِر كلّها فتنقلب ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلَها، وقومٌ يَفتحون الياء ويَكسِرون الباقي، وقومٌ مِن

(1) نقل أبو حيّان كلام الثمانيني في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة نور عثمانية، إسطنبول، برقم 4562: 585/و (مخطوط). وينظر: الثمانيني، شرح التصريف: 195 – 197.

(2) في الأصل: (العين)، والصواب ما أثبتناه وهو موافق لقول الثمانيني: «فإذا كان في أوله واو نحو: (وَجِلَ يَوْجَلُ)...». الثمانيني، شرح التصريف: 197.

(3) وردَ بعد هذه الجملة كلامٌ بمقدار سطر ونصف سطر وضع الناسخ عليه خطًّا ودوائر فوق الكلمات للدلالة على الشطب والحذف.

(4) قال أبو حيّان في التذييل: ورقة 585/و: «وشرطُ ذلك أن يكونَ المضارعُ مفتوحَ العين، فإن كانت مكسورة نحو: (يَحسِبُ، ويَثِقُ) لم يَكسِروا حرفَ المضارعة».

(5) يبدو أنّ أبا زرعة في هذا الموضع لم ينصف أبا حيّان، إذ قوله في التذييل والتكميل يتوجه إلى قاعدة عامة غير مختصة بالفعل الواوي الفاء حسب، بل يشملها ويشمل الفعل الصحيح، لذا مثّل بالفعلين المخالفين للقاعدة بفعل صحيح (يحسِبُ) وفعل معتل (يَثِقُ). أمّا في الارتشاف فنصَّ على أمثال (وَجِلَ) مما فاؤه واو ومضارعه مفتوح العين على (يَفْعَل). ولعلّ أبا زرعة قد ألبس عليه قول أبي حيان في الارتشاف: (فمضارعه على يَفْعَل) فحَسِبَهُ جوابًا لقوله: (فإنْ كان مثل وَجِلَ...)، وليس كذلك، بل الفاء هنا حرف عطف، وجواب الشرط هو: (فأهل الكسر مختلفون...)، والمعنى: (فإن كان مثل وجل ومضارعه على يفعَل فأهلُ الكسر مختلفون)، ولو أنه جعل العطف بالواو لكان أولى وحينئذٍ لا يقع اللبس.

هـؤلاء يَقلبـون مـن الـواوِ ألِفًـا[1]. انتهـى.

قلـتُ: وقـال أبـو حيّـان عقـب هـذا الـكلام[2]: «قـالَ بعـضُ أصحابِنـا: ومِـنَ العـربِ مَـن يُبْـدِلُ الـواوَ يـاءً مـع فتـح حـرف المضارعـة؛ وذلـك أنّـه اجتمـع واوٌ ويـاءٌ إحداهمـا سـاكنة، فأشـبَهَ (طَيًّـا) مصـدر (طويـتُ)، فقلـب الـواو يـاءً كمـا قُلِبَـت فـي (طَـيّ) وأصلُهـا (طَـوْيٌ)، ثـمَّ حُمِـلَ (تَوْجَـل) وأخواتـه علـى (يَوجَـل)»[3] انتهـى.

قلـتُ: وهـذا كلامُ مَـن لـم ينظـرْ كلامَ سـيبويه رحمـه الله ولـم يقـف عليـه[4]؛ قـال سـيبويه: «وبعـضُ العـربِ يقـول[5]: (يَيْجَـل)؛ كراهيـةَ الـواوِ مـع اليـاء، شـبّهوا ذلـك بـ (أيّـام) ونحوِهـا»[6].

وقـال الثمانينـي: (فَعِـلَ) الـذي ليـسَ فـي أوّلـهِ واوٌ ومـا فـي أوّلـهِ ألِـفُ وصْـلٍ للعـربِ فيـه مذاهـب: اللغـة الفصحـى فتـح حـروف المضارعـة، والثانيـة كسـر جميعهـا، وثالثهـا: اسـتثناء اليـاء[7]. انتهـى.

---

(1) ينظر: الثمانيني، شرح التصريف: 197 – 198، وفيه: «فإذا كان في أولِهِ واوٌ نحو: (وَجِلَ يَوْجَلُ) اختَلَفَ أهلُ الكسر فيه، فكان قومٌ يَكسِرون حروف المضارعة فتنقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فقالوا: (يِيْجَل، ونِيْجَل). وقومٌ من العرب يَكسرون الهمزةَ والنونَ والتاء ويفتحونِ الياء فيقولون: (هوَ يَوْجَلُ). وقومٌ ممّن يَكسرون الهمزة والنون والتاء يَقلِبونَ من الواوِ ألِفًا فيقولون: (هُوَ ياجَل)، وهذا قلبٌ على غيرِ قياس؛ لأنّ الواوَ الساكنةَ لا تُقلَبُ ألِفًا». وينظر: الثمانيني، (2010م)، شرح اللمع لابن جني، تحقيق وتقديم: د. فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة: 2/974، والفوائد والقواعد (هو شرح اللمع نفسه): 798.

(2) يعني أنّ أبا زرعة نقل قول الثمانيني السابق من التذييل والتكميل، وأعقب هذا النص بعبارة أبي حيان فيه.

(3) قال أبو حيّان في التذييل والتكميل: ورقة 585/و (مخطوط): «قال بعضُ أصحابِنا: ومِنَ العربِ مَن يُبدِلُ الواوَ ياءً مع فتح حرف المضارعة فيقولون: (يَيْجَلُ، وتَيْجَلُ)؛ وذلك أنُّه اجتمعَ واوٌ وياء وإحداهما ساكنة فأشبه (طَيًّا) مصدرِ (طَوَيْتُ)، فقُلبت الواو ياءً كما قلبها في (طَيّ) إذا وأصلُهُ (طَوْيٌ)، فقال: (يَيْجَلُ) ثمّ حمل (تَيْجَلُ، ونَيْجَلُ، وأيْجَلُ) عليه».

(4) الفرق بين ما ذكره سيبويه وما ذكره أبو حيان، هو أنّ سيبويه أراد مطلق كراهية اجتماع الواو مع الياء، بيدَ أنّ أبا حيّان نصّ على موجب القلب الذي هو اجتماع الواو والياء وإحداهما ساكنة، وهو سبب الانتقاد الذي وجهه أبو زرعة لأبي حيان.

(5) في سيبويه: (يقولون).

(6) سيبويه: 4/111. وقد سبق تخريجه. ويبدو أنّ سيبويه جعل وجه الشبه بين (يَيْجَل) و(أيّام) هو مطلق كراهية الواو مع الياء وإنْ لم يوجد موجب القلب، فالقلب هنا لهجة من لهجات العرب تفرّ من اجتماع الياء والواو مطلقًا. ولقائل أن يقول: لمَ لمْ يفعلوا ذلك في (يَوْم)؟ قيل: لعلّهم فعلوا ذلك لخفّة الاسم وثقل الفعل، فآثروا ألّا يكون في الكلمة ثقلان. وقد ورد بعد نص سيبويه هذا ما يوحي إلى أنه مراجعة أبي زرعة لما كتب ومراعاته للترتيب الزمني، ونصه: (تقدم إلى قبل كلام ابن مالك ثم نكتب بعد كلام ابن مالك)، وهو حشو زائد آثرنا حذفه لعدم فائدته ولارتباك الأسلوب.

(7) ينظر: الثمانيني، شرح التصريف: 195 – 197، وسبقت الإشارة إلى نصه من قبل، وقد نقله أبو زرعة من أبي حيان، التذييل والتكميل.

قلت: لم يَذكر ما في أوّله تاء المطاوعة، ولم يشترط أن يكون (فَعِلَ) على (يَفْعَلُ).

والمذهب الثاني الذي حكاه[1] به استأنس أبو حيّان فنقل عن كلبٍ ما لم يقولوه[2].

فإنْ قلتَ: فإذ قد نَفِدَت المسألةُ وأصولُها ومحلّ الخلاف فيها والنزاع والجمع بين كلام النقلة والنحاة، فهل[3] بقي شيء يُحمَلُ على غيره؟ أو هل شَذَّ من ذلك شيءٌ فخرج عن القياس؟ /4ظ/

قلتُ: نَعَم، قال إمامُ النحو سيبويه رحمه الله: «وقالوا: (أَبَى فأنتَ تِئْبى، وهوَ يِئْبى)؛ لأنّه[4] من الحروف التي يُستعمل (يَفْعَلُ) فيها مفتوحًا وأخواتُها، وليس القياس أنْ تُفتَحَ، وإنّما هو حرفٌ شاذّ[5]، فلمّا جاءَ مجيءَ ما (فَعِلَ) منه مكسورٌ فَعَلُوا به ما فَعَلوا بذلك[6]، وكَسَروا في الياء فقالوا: (يِئْبَى)، وخالَفوا به في هذا باب (فَعِلَ) كما خالفوا بهِ بابَهُ حين فَتَحوا[7]، وشبّهوه[8] بـ (يِيْجَل)[9] حينَ أُدخِلَتْ في بابِ (فَعِلَ) وكان إلى جنب الياء حرفُ اعتلالٍ[10]؛ وهُم ممّا يُغيَّرون في كلامِهم الأكثر[11] ويَجْسُرُونَ عليهِ، إذ صارَ عندهم مُخالِفًا»[12] انتهى. قلتُ: فأراد سيبويه رحمه الله أن يعتذرَ في (أبى) عن سببين: أحدهما: كسر حروف المضارعة فيه مع أنّه ليس من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ). والثاني: أنّه بتقدير أن

---

(1) يقصد: المذهب الثاني الذي ذكره الثمانيني وهو كسر جميع أحرف المضارعة.

(2) لفّق أبو زرعة هنا كلام أبي حيان من كتابيه الارتشاف والتذييل والتكميل، فاستئناس أبي حيان بكلام الثمانيني عن كسر جميع أحرف المضارعة ورد في التذييل والتكميل، وما حكاه أبو حيان عن كلب ورد في الارتشاف.

(3) ورد بعد كلمة (هل) كلمتان وُضِعَ عليهما خط للدلالة على حذفهما.

(4) في سيبويه: (وذلك أنّه).

(5) الفعل (أَبَى يَأبَى) من شواذّ الباب الثالث؛ لأنّ الأصلَ في عينِ الفعلِ أو لامِهِ في هذا الباب أن يكون حرفًا من أحرف الحلق. ينظر: الجرجاني، (1987م)، المفتاح في الصرف، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 37. لذلك حكم سيبويه بأنّه عُومِلَ معاملةَ أفعالِ الباب الرابع بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كـ (خَشِيَ يَخشَى).

(6) أي: كسروا أحرف المضارعة.

(7) أي: حصَلَ في هذا الفعل مخالفتان للقياس، الأولى: فتح عين ماضيه، والأخرى: كسر الياء في مضارعه، فكأنّ المخالفَةَ الأولى جَرَّأت المتكلّم العربي على مخالفة القياس فيه مرَّة أخرى.

(8) في سيبويه، الكتاب طبعة بولاق: 2/256: (وشبّهوا).

(9) وجه الشبه قائمٌ بينهما في أنّ الهمزةَ في (يِئْبى) يمكن إبدالُها فتصير (يِيْبَى)، فهي مثل (ييجل) في مجيء حرف الاعتلال بعد ياء الاستقبال.

(10) في سيبويه: (الاعتلال).

(11) في سيبويه: (الأكثر في كلامهم).

(12) سيبويه: 4/110 – 111.

يكـون مـن بـاب (فَعِـلَ)، فحَقُّـهُ أن لا[1] يكسـر اليـاء فيـه[2]. فأمّـا الأوّل فاعتـذر عنـه بمجـيء مضارعـه مجـيء مـا ماضيـه مكسـور، وأمّـا الثانـي فقـال: لـمّا خالفـوا بـه في كونـه مفتوحًـا وكان مقتضيًـا أن يُكسـر لأجـلِ فتـح مضارعـه خالفـوا بـه فـي ذلـك أيضًـا. وشـبّهوه بـ (يِيْجَـل) حيـن أدخلـت فـي بـاب (فَعِـلَ)، يعنـي: أنّـه لـمّا كان ـــ أي: مضارعـه ـــ علـى (يفعَـل) بالفتـح عُومِـلَ معاملـة (فَعِـلَ) فأشـبهَ (وَجِـلَ). وقولـه: (وكان إلـى جنـب اليـاء حـرف إعـلال[3]) شـبه آخـر.

قلـت: ولـم يسـتثنِ الفـراء مسـألةَ (أبـى يأبـى)، ولـم يذكرهـا الثمانينـي. وقـال ابـن مالـكٍ فـي تسـهيله: «ويَكسِـرونَهُ مطلقًـا ـــ يعنـي غيـر الحجازيين[4] ـــ فـي مضـارع (أبـى، ووجِـلَ)»[5]، وقـال ابـن أبـي الفتـح: وألحقـوا بـ (وَجِـلَ) (أبَـى)[6]. وقـال أبـو حيّـان: «فأمّـا مضـارع (أبـى) فالذيـنَ يَكسِـرون حـروف[7] المضارعـة إلا اليـاء يَكسـرونه مطلقًـا فـي اليـاء وغيرهـا وإن لـم يكـن علـى وزن (فَعِـلَ)[8]، وقـد سُـمِعَ ذلـك فيـه فيُمكـنُ أن يكـون مـن بـاب الاسـتغناء بمضارعـه عـن مضـارع المفتـوح العيـن فـي الماضـي»[9].

قلـت: هـذا غيـر مـا علّـل /5و/ بـه سـيبويه رحمـه الله تعالـى، فكأنّـه لـم يقـف علـى كلام سـيبويه رحمـه الله[10].

فإنْ قلت: ما تقولُ في (تَسَعُ وتَطَأُ)؟

قلـتُ: مسـألة نفيسـة لـم يتعـرّض لهـا إلّا سـيبويه، فقـال: «إنّمـا فَتَحُـوا؛ لأنّـه (فَعِـلَ يَفْعِـلُ)

(1) هكذا وردت، والصواب: (ألّا).

(2) لأنّه إذا كان من باب (فَعِلَ يَفعَلُ) جاز فيه كسر أحرف المضارعة غيرَ الياء.

(3) في سيبويه: (اعتلال).

(4) (يعني غير الحجازيين) زيادة على أصل التسهيل.

(5) ينظر: ابن مالك، التسهيل: 198، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/447.

(6) ينظر: البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: 2/954.

(7) في أبي حيان، الارتشاف: (حرف).

(8) في أبي حيان، الارتشاف: (فَعِلَ بكسر العين).

(9) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1/183.

(10) بين التعليلين اختلافٌ دقيق، إذ جعل أبو حيان سبب كسر حرف المضارعة في (يئبى) هو الاستغناء بمضارع (فَعِلَ) عن مضارع (فَعَلَ). في حين قدّر سيبويه أنَّ المضارع لما كان على (يفعَل) صار كأنَّ ماضيَهُ مكسور العين؛ لأنّ الأصل في أبواب الثلاثي المخالفة بين حركة عين الماضي وحركة عين المضارع، وهذا ليس من باب الاستغناء في شيء، وقد فسّر السيرافي كلام سيبويه فجعل تقدير ماضي (يأبى) هو (أَبِيَ) وهو بمنزلة (يَخشَى) الذي ماضيه (خَشِيَ). ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 4/487. فضلًا عن ذلك لم يعلل أبو حيان كسر الياء، لذلك حكم أبو زرعة على أبي حيان بأنه لم يقف على كلام سيبويه.

مثل: (حَسِبَ يَحسِبُ)، فتَحوا[1] الهمزة[2] والعين كما قالوا[3]: (يَقرَأُ، ويَفْزَعُ). فلمّا جاءت[4] على مثال ما (فَعَلَ) منه مفتوح لم يَكسِروا كما كسروا (يأبى) حيثُ جاء على مثال ما (فَعِلَ) منه مكسور»[5] انتهى.

قلتُ: فأشار إلى أنّ (وَسِعَ ووطِئَ) من باب (فَعِلَ يَفْعِلُ)، وإنّما فُتِحَ في المضارع لأجل حرف الحلق، فلمّا عُومِلَ المضارع معاملةَ ماضيه المفتوح لم يُكسَر حرفُ مضارعتِهِ كما فُعِلَ في (يوجل) بالعكس، فهذا من باب قياس العكس[6].

ومن الأشياءِ الشاذّة حَمْلُ (تِذهَب) على (تِعْلَم) بجامع الفتحة في المضارع، ولم يذكرها سيبويه، وقال الفراء: «زعَمَ الكسائيُّ أنَّه سَمِعَ بعضَ بني دُبَيْر يقول: (أنتَ تِلْحَنُ وتِذهَبُ)»[7].

وقال في التسهيل: «ورُبّما حُمِلَ على (تِعْلَم): (تِذهَب) وشبهه»[8].

قلتُ: قولُهُ: (وشبهه) خطأ صُراح؛ لأنّه لم يُسمع من العرب إلا (تِذهَب وتِلحَن) على ما نقله الكسائي، وهذا شيءٌ مخالفٌ للقياس[9]، فلا يتعدّى به محلَّه.

وقال ابن مالك: «وعلى (يِئْبى): (يِئْلَم)»[10]. قلت: إنْ كانت هذه اللغة المنقولة عن بعضِ كلب فليسَ مختصًّا بـ (يِئلَم)، وإنْ كانت غير تلك فحَمْلُها على (يِئبى) يحتاجُ جامعًا.

---

(1) في سيبويه: (ففتحوا).

(2) هكذا في الأصل وسيبويه، (تحقيق هارون)، وفي طبعة بولاق: 2/256: (للهمزة) وهو أدقّ.

(3) في الكتاب: (كما فتَحوا للهمزةِ والعين حين قالوا).

(4) في سيبويه: (جاء).

(5) سيبويه: 4/111.

(6) قياس العكس عند الأصوليين: هو إثباتُ نقيضِ الحُكمِ في غيرِهِ لافتِراقِهما في عِلّة الحُكم. ويقابله عندهم قياس الطرد، وهو إثبات حكم الأصْل في الفرع لاجتماعهما في علّة الحكم. ينظر: الزركشي، (1994م)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1: 7/60.

(7) ينظر: الفراء، كتابٌ فيه لغات القرآن: 9.

(8) ابن مالك، تسهيل الفوائد: 198، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/447.

(9) مخالفةُ الفعلين للقياس جاءتْ من كونهما من البابِ الثالث بفتح العين في الماضي والمضارع، فلا يُكسَرُ حرف المضارعة قياسًا فيما كان من هذا الباب إلا شذوذًا.

(10) قال ابن مالك في التسهيل: 198: «ويَكسِرونَهُ مطلقًا في مضارع (أبى ووَجِلَ) ونحوه، ورُبّما حُمِلَ على (تِعلَم) (تذهَب) وشبهه، وعلى (يِئبى) (يِئلَم)».

قلتُ: والجامعُ [أنّهم أجْرَوُا الثاني][1] مُجرى ما ماضيهِ مكسورٍ، فحَملوا عليه (أَلِمَ) /5ظ/ وإنّما احتيجَ إلى مثلِ هذا التكلُّف؛ لأنّ يحيى بن وثّاب[2] قرأ: {فَإِنَّهُمْ يِئْلَمُوْنَ}[3].

قلتُ: وأشذُّ من هذا كلِّهِ قراءةُ مَن قرأ: {نَعْبُدُ}[4].

تعليلُ ما تقدَّم: الأصلُ في حروف المضارعةِ فتحُها، قال سيبويه رحمه الله: والدليلُ على ذلك تركُهُمُ الضَّمَّ في (يَفْعُلُ)، ولا يُضَمُّ لضمّة (فَعُلَ) فإنّما هو عارِضٌ[5]، ومَن كَسَرَ فقال سيبويه: «لأنّهم أرادوا أنْ تكونَ أوائلُها كثواني (فَعِلَ) كما ألزَموا الفتحَ ما كان ثانيهِ مفتوحًا في (فَعَلَ)»[6] انتهى.

قلتُ: وهِيَ منتقِضةٌ بـ (وَرِثَ يَرِثُ)، ويُجَابُ عن ذلكَ بأنّه وُجِدَ مانعٌ من توالي الكسرتين[7].

وإنّما مَنَعَهُم أن يَكسِروا الثاني كما كَسَروا في (فَعِلَ)؛ أنّه لا يتحرّك فجُعِلَ ذلكَ في الأول.

---

(1) في الأصل: (الضم اجرو ثاني).

(2) هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي القارئ العابد، مولى بني أسد، روى عن ابن عباس وابن عمر y وعن مسروق وعبيدة السلماني وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي عمرو الشيباني وعلقمة والأسود، وقرأ على بعضهم. وكان مقرئ الكوفة في زمانه، توفي سنة 103هـ. ينظر: الذهبي، (1404هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1/33، وابن الجزري، (1351هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية: 2/380.

(3) سورة النساء: 104. وقرأ بالكسر أيضًا منصور بن المعتمر. ينظر: ابن جني، المحتسب: 1/198، وابن مالك، شرح التسهيل: 3/448، وأبو حيان، البحر المحيط: 4/55.

(4) سورة الفاتحة: 5. هكذا ضُبِطت في الأصل مُجوّدة الضبط، وهي بهذا الضبط غير شاذّة. والصواب (نِعْبُدُ) بكسر النون، قرأ زيد بن علي ويحيى بن وثّاب وعبيد بن عُمير الليثي وغيرهم (نَعْبُدُ) بكسر النون. ينظر: إعراب القراءات الشواذ: 1/96، والبحر المحيط: 1/41. ووجهُ الشذوذ فيها أنّ الفعل (عَبَدَ) من الباب الأول وليس من الباب الرابع، فيشذّ كسر حرف المضارعة فيه لأنّ عين المضارع مضموم، ولا يتناسب عندهم الانتقال من الكسر إلى الضم، وسيذكر المؤلف نصّ سيبويه في تعليل ذلك بأنّهم كَسروا أوائل المضارع ليناسبوا بينها وبين ثواني الماضي المكسور العين. وما نصَّ عليه أبو زرعة من شذوذ هذه القراءة سبقه إليه أبو حيان في الارتشاف: 1/183 إذ قال: «وشذّ ما سَمِعَهُ الكسائي من بعضِ بني دُبير: (أنتَ تِلحَنُ وتِذهَبُ)، وأشذُّ من هذا قراءةُ مَن قرأ (نِعْبُدُ) بكسر النون».

(5) ينظر: سيبويه: 4/111، وفيه: «ويَدُلُّكَ على أنّ الأصل في (فَعِلْتُ) أنْ يُفتَحَ (يَفْعَلُ) منه على لغةِ أهلِ الحجاز سلامتُها في الياء، وتركُهُمُ الضمَّ في (يَفْعُل)، ولا يُضَمُّ لضمّة (فَعُل) فإنّما هو عارِضٌ».

(6) سيبويه: 4/110.

(7) يعني: يمتنع أنْ يُقال: (تِرِثُ)؛ لتوالي كسرتين.

وأمّا عدمُ كَسرِهِم في الياء فقال سيبويه: «لأنّهم كَرِهوا الكسرةَ في الياء من[1] حيثُ لم يَخافوا انتقاضَ معنًى، فيَحْتَمِلُوا[2] ذلك، كما يَكرهونَ الياءات والواو[3] مع الياء وأشباه ذلك»[4] انتهى. يعني أنّهم لو خافوا أنّهم إذا لم يَكسِروا الياء لانتقاض معنًى لأَتَوْا بها مكسورةً لكنّهم لم يخافوا ذلك فلم يأتوا بشيءٍ ثقيل إلّا إذا اضطرّوا إليه.

وعلَّل سيبويه كسرَ ما في أوّلِهِ همزة وصْل فقال: «لأنّهم أرادوا أنْ يَكسروا أوائلَها كما كَسَروا أوائلَ فَعَلَ، كأنّهم شبّهوا هذا بذاك»[5].

وقال أبو حيّان في شرحه: «للزومِ عينِ الفعل فيها الكسر في المضارع»[6].

قلتُ: وكأنّه لم ينظرْ كلامَ سيبويه رحمه الله، وكلامُ سيبويه أمتنُ من كلامه[7].

وأمّا حَمْلُ (تَفاعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ وتَفَعْلَلْتُ) على ما في أوّلِهِ همزةُ وصْلٍ فقال سيبويه رحمه الله: «لأنّه كان عندهم في الأصلِ ممّا يَنبغي أن تكونَ أوَّلُهُ ألِفٌ موصولة؛ لأنّ معناه معنى (الانفعال)، وهو بمنزلة (انْفَتَحَ وانْطَلَقَ)، ولكنّهم /6و/ لم يستعملوه استخفافًا والدليلُ على ذلك أنّهم يَفتَحون الياءاتِ في يَفْعَلُ، وقولُهُم[8]: (تَقَى الله رَجُلٌ) ثم قال: (يَتَقِي الله)، أَجْرَوْهُ على الأصل، وإنْ كانوا لم يستعملوا الألف حذفوها والحرف الذي بعدها»[9] انتهى.

قلت: بيَّن سيبويه رحِمَهُ الله أنّ الشيءَ إذا انتقلَ إلى صورةٍ أخرى لم يضرّه ذلك، بل

---

(1) (من) ساقطة من سيبويه.

(2) في سيبويه: (فيُحتمل).

(3) في سيبويه: (والواوات).

(4) سيبويه: 4/110.

(5) سيبويه: 4/112.

(6) قال أبو حيّان في التذييل والتكميل: ورقة 585/و (مخطوط): «وعِلَّة ذلك أنّ بني تميم وجميع العرب يَكسِرون حروف المضارعة غيرَ الياء فيما لَحِقته همزة الوصل؛ للزوم عين الفعل فيها الكسر في المضارع».

(7) اختلف تعليل أبي حيان عن تعليل سيبويه، إذ راعى سيبويه العلاقة بين حركة حرف المضارعة وبين حركة أوائل الماضي المبدوء بهمزة الوصل وهي حركة الكسر، بيدَ أنّ أبا حيان لم يراع ما ذكره سيبويه بل راعى العلاقة بين حركة حرف المضارعة وبين عين الفعل المضارع. ولعل أبا زرعة حَكم على كلام أبي حيان بقلة المتانة من حيث إنّ كسر أحرف المضارعة في باب (فَعِلَ يَفعَل) روعي في كسر حرف المضارعة حركة عين الماضي، فالعلاقة التي تسبب كسر حرف المضارعة ليست في المضارع وحده ولو صحّ ذلك لكُسر حرف المضارعة من (يَحسِبُ، ويَثِقُ)، وإنما العلاقة بين الماضي والمضارع، وحُمِل سبب كسر حرف المضارعة فيما أوله همزة وصل على الثلاثي.

(8) في سيبويه: (ومثلُ ذلك قولُهم).

(9) سيبويه: 4/112، وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 3/157.

يراعى فيه أصله، وعضده بمسألتين: إحداهما مسألة (تَقى الله)، وأصلُهُ: (اتّقى الله)، فحُذِفت الهمزة والحرف الذي بعدها[1]، فمقتضى ذلك أن يستعمل مضارعه حينئذٍ على (يَتْقي)، وإنّما استعملوه على (يَتَقِي)؛ مراعاةً لأصلِهِ[2]، فدَلَّ على أنّ الشيءَ إذا انتقل عن أصله فصار في شكلٍ آخر وهيئةٍ أخرى لا يُخرِجُهُ ذلك عن أصلِهِ ولا يَقدَحُ في معاملتِهِ معاملةَ أصلِهِ. والثانية: ...[3]. وقال أبو حيّان: (وتَتَفَعَّلُ) بمعنى (تَنْفَعِلُ)؛ لأنّه للمطاوعة، فحُمِلَ عليه كما حُمِلَ (يَذَرُ) على (يَدَعُ)[4]؛ لأنّه في معناه[5].

فإنْ قلتَ: لِمَ لمْ يَضُمُّوا حروفَ المضارعة في (فَعُلَ يَفْعُلُ) كما فَعَلوا الكسرَ في (فَعِلَ يَفْعَلُ)؟

قلتُ: قال سيبويه: «لأنّ الضمَّ أثقَلُ عندَهم، فكرهوا الضمَّتَين، ولم يخافوا التباسَ معنيين، فعَمِدوا إلى الأَخَفّ[6]، ولم يريدوا التفريقَ[7] بين معنيين كما أردتَ ذلك في (فَعِلَ) ــ يعني في الإتْباع ــ فيحتمل هذا، فصار الفتح مع الكسر عندهم محتملاً، وكرهوا الضمَّ مع الضمّ»[8] انتهى.

قلتُ: وكلامُهُ هنا مُشكِلٌ فاهتَدِ لفهمِهِ فإنّه يقول[9] /6ظ/.

---

(1) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب: 4/490، والزبيدي، تاج العروس: مادة (وقى) 40/106.

(2) وزنُ (اتَّقى يَتّقي): (افتَعَل يَفتَعِل)، ثُم حُذفت فاء الفعل وهي التاء الساكنة فصار (اتَقى يَتَقِي)، ووجب في الماضي حذف همزة الوصل لوقوع المتحرّك بعدها فصار (تَقَى يَتَقي)، ولا يجوزُ (يَتْقي) بسكون التاء؛ لأنّ ذلك يوهم أنّ تاء (افتَعَلَ) هي المحذوفة وليست الفاء. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب: 4/489 – 490، والفارسي، (1994م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض القوزي، الرياض، ط1: 4/171.

(3) بعد كلمة (والثانية) بياض بمقدار ثلاثة أسطر. ولا بدَّ هنا من إتمام النص بما يقتضيه السياق، والمسألة الثانية التي عناها المؤلف هي [مسألة ما في أوّله التاء المعتادة كـ (تفاعَلتُ وتَفَعَّلْتُ وتَفَعْلَلْتُ) وحَمْلُها على ما في أوّلِهِ همزة وصلٍ؛ لأنّها تشترك مع (الانفعال) في أنّهما يَحملانِ معنى المطاوعة، فأشْبَهَتْهُ في الحُكمِ بجوازِ كسرِ حرف المضارعةِ منه].

(4) أصلُ (يَدَعُ): (يَوْدِعُ)، فحُذِفت الواو التي هي فاء الفعل لوقوعِها فاءً في وزن (يَفْعِلُ) لكسر العين، ثم فُتِحَت عينُ الفعل لكون اللام حرفًا حلقيًّا، فصار (يَدَعُ)، أمّا الفعل (يَذَرُ) فلا علّة لحذف الفاء منه؛ لأنّه ليس على وزن (يَفْعِلُ)، ولكنّهم حَذَفوا فاءَهُ لكونِهِ محمولًا على معنى (يَدَعُ) فأخذ حُكمَهُ وحُذِفت فاؤُهُ. ينظر: الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، (1975م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت: 1/131 – 132.

(5) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ورقة 585/و (مخطوط)، وفيه: «و(تتفعّل) في معنى (تَنفَعِل)؛ لأنّه للمطاوعة، فحُمِل على تَنفعل لـمّا كان في معناه، كما حَمَلوا (يَذَرُ) على (يَدَعُ) لكونه في معناه».

(6) يقصد بالأخف: الفتح في أحرف المضارعة.

(7) في سيبويه: (تفريقًا). والمثبت من الأصل.

(8) سيبويه: 4/113.

(9) هنا ينتهي نص المؤلف في هذا الكتاب، وفيه نقص يحتاج إلى إتمام. ورأينا أن نتمّ شرح عبارة سيبويه من

قائمة المصادر والمراجع:

1. البعلي، محمد بن أبي الفتح، (2002م)، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية، الكويت، ط1.
2. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
3. الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، (1999م)، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.
4. الثمانيني، (2010م)، شرح اللمع لابن جني، تحقيق وتقديم: د. فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة.
5. الجرجاني، عبد القاهر، (1987م)، المفتاح في الصرف، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
6. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن يوسف، (1351هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.
7. الجندي، د. أحمد علم الدين، (1978م)، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1956)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.
9. ابن جني، (1967م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
10. الحريري، القاسم بن علي (1998م)، درة الغواص في أوهام الخواصّ، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1.
11. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1998م)، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
12. أبو حيان الأندلسي، (1420هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر.
13. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة نور عثمانية، إسطنبول، برقم 4562.
14. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (1934م)، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، نشره: برجشتراسر، دار الهجرة، القاهرة.
15. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1988م)، المعجم المختصّ بالمحدّثين، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط1.

السيرافي، كيلا يبقى النص مبتورًا، وهو قوله: «إنّهم لم يقولوا في مستقبل (فَعُلَ): (يُفْعُلُ) على ما تُوجِبُهُ ضمُّة الماضي، كما كسروا أوّل مستقبل (فَعِلَ) حين قالوا: (يَعْلَم)؛ لأنّ الكسر معَ الفتح أخفُّ من اجتماعِ ضمّتين، ولم تكن بهم حاجة إلى تحمُّلِ ثِقَل الضمّتين؛ لأنّ المعنى لا يتغيّر فتكون إبانة المعنى داعية لهم إلى تحمّل ثِقَلِ الضمّتين؛ لأنّ المعنى لا يتغيّر فتكون إبانة المعنى داعيةً لهم إلى تحَمُّلِ الثِّقَل، وهذا معنى قوله: (ولم يخافوا التباسًا فعمدوا إلى الأخفّ). قال سيبويه: (ولم يريدوا تفريقًا بين معنيين كما أردتَ ذلك في فَعِلَ)، يريدُ بذلك أنّ في (فَعِلَ) حين قالوا: (يَفْعَل) في مستقبله فرّقوا بهذه الكسرة بين ما كان ماضيهِ على (فَعِلَ) وما كان ماضيه على (فَعَل)، فقالوا: (يَعلَم)، ولم يقولوا: (يَذهَب)، وجعله سيبويه معنيينِ وإنْ لم يكن من المعاني التي تغيّر مقاصد القائلين فيما غيّروا، وإنّما هو حكمة في إتْباعِ اللفظِ اللفظ». السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 4/490 – 491.

16. الذهبي، (1404هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
17. الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، (1975م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت.
18. الزبيدي، محمد مرتضى بن محمد (2007م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
19. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله (1994م)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1.
20. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (2002م)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15.
21. الزيدي، د. كاصد ياسر، (2005م)، فقه اللغة العربية، دار الفرقان، الأردن، ط1.
22. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، و(1316هـ)، طبعة بولاق.
23. ابن سيده، علي بن إسماعيل، (1318هـ)، المخصّص، بولاق، القاهرة، ط1.
24. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
25. السيوطي، (1991م)، لبّ اللباب في تحرير الأنساب، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
26. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1998م)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: د. علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1.
27. الصفدي، (2000م)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت.
28. العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر، (1972م)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط2.
29. عُضَيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
30. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، (1422هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
31. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1996م)، إعراب القراءات الشواذ، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط1.
32. ابن العماد، عبد الحي أحمد، (1986م)، شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1.
33. آل غنيم، صالحة راشد، (1402هـ)، اللهجات العربية في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
34. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1994م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطابع الحسني، الرياض، ط1.
35. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (1435هـ)، كتابٌ فيه لغات القرآن، رواية السِّمَّري عنه، رواية أبي بكر عنه، نسخه: السريّع جابر بن عبد الله بن سريّع، نُشر على الشبكة العالمية.

36. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (1980م)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، وعبد الحليم النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2.

37. القرني، عبد الله بن ناصر، (1423هـ)، حركة حروف المضارعة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 119، السنة 35.

38. القيسي، مكي بن أبي طالب (د.ت)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، مصر.

39. المؤدب، أبو القاسم محمد بن سعيد (2004م)، دقائق التصريف، تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1.

40. ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، (1968م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة.

41. ابن مالك الأندلسي، (1990م)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1.

42. المرادي، الحسن بن قاسم، (2008م)، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط1.

43. معن، مشتاق معن، (2001م)، المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

44. النواجي، محمد بن حسن (2010م)، الأصول الجامعة لحُكْم حروف المضارعة، دراسة وتحقيق: أ. د. حسن محمد عبد الهادي، ود. هشام محمد عواد، مجلّة الجامعة الإسلامية، غزّة، ع2، م18.

Translated Arabic References: **ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية:**

1. Al-Ba'li, Mohammed bin Abi al-Fath, (2002), *The Rich Resource in Explaining the Sentences of Abdel-Qaher*, verified by Dr. Mamdouh Mohammed Khosra, Heritage Series, Kuwait, i 1.
2. Al-Baghdadi, Abdul Qader bin Omar (1997), *The Treasury of Literature and the Core of the Door in the Tongue of the Arabs*, verified by Abdul Salam Mohammed Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th ed.
3. Al-Thamanini, Abu al-Qasim Omar bin Thabit, (1999), *Explaining Conjugation*, verified by Dr. Ibrahim bin Sulaiman Al-Buaimi, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st ed.
4. __, (2010), *Explaining 'Brightness by Ibn Jani*, verified by Dr. Fathi Ali Hassanein, Dar El Haram Heritage, Cairo.
5. Al-Jurjani, Abdul-Qaher, (1987), *The Key to Morphology*, verified by Dr. Ali Tawfiq al-Hamad, Resala Foundation, Beirut, 1st ed..
6. Ibn al-Jazari, Shams Eddine Muhammad ibn Yusuf, (1351 AH), The Purpose of the End in the Classes of Readers, Bergstrasser, Ibn Taymiyyah Library.
7. Al-Jondi, Dr. Ahmed Alam Eddine, (1978), *Arabic Dialects in Heritage*, the Arab Book House, Libya.
8. Ibn Jani, Abu al-Fath Othman (1956), *The Features*, verified by Mohamed Ali El-

Naggar, the Egyptian House of Books, Cairo.

9. Ibn Jani, (1967), *The Estimate in Identifying Uncommon Readings and their Elucidation*, verified by Ali Najdi Nassef and his colleagues, reprinted the Committee for the revival of Islamic heritage, Cairo.
10. Al-Hariri, Qasim bin Ali (1998), *The Pearl of the Diver on the Illusions of Individuals*, verified by Arafat Matraji, Foundation for Cultural Books, Beirut, 1st ed.
11. Abu Hayyan Al-Andalusian, Mohammed bin Yousef, (1998), *Sipping Multiplication from the Tongue of the Arabs,* verified by Rajab Othman Mohammed, review: d. Ramadan Abdel Tawab, Khanji Library, Cairo.
12. __ Al-Andalusian, (1420 AH), *The Surrounding Sea in Interpretation*, verified by Sidqi Mohammed Jamil, Dar thought.
13. Abu Hayyan Al-Andalusi, *Appendces and Addition in Explaining the Book of Facilitation*, a manuscript copy saved at Noor Ottoman Library, Istanbul, No. 4562.
14. Ibn Khalawi, Hussein bin Ahmed, (1934), T*he Concise on Uncommon Readings from the book of Eloquence*, published: Bergstrasser, House immigration, Cairo.
15. Al-Dahabi, Mohammed bin Ahmed bin Othman, (1988), the *Dictionary of Modernists*, verified by Dr. Mohammed Habib Haila, library friend, Taif, 1st ed.
16. Al-Dahabi, (1404 AH), *Identifying Great Readers among Classes and Hurricanes*, the message Foundation, Beirut, 1st ed..
17. Al-Radhi, Mohammed bin Hassan al-Astrabadi, (1975), *Interpreting Shafia ibn al-Hajeb*, verified by Mohammed Nour al-Hassan and his colleagues, the House of Scientific Books, Beirut.
18. Al-Zubaidi, Mohammed Murtadha bin Mohammed (2007), *Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary*, verified by Dr. Abdel Moneim Khalil Ibrahim, and Karim Sayed Mahmoud, Scientific Books House, Beirut, 1st ed.
19. Al-Zarkashi, Abou Abdullah Badr Eddine Mohammed bin Abdullah (1994), *The All-Encompassing Ocean on the Fundamentals of Jurisprudence*, Dar al-Ketbi, 1st ed.
20. Al-Zarkali, Khair Eddine bin Mahmoud bin Mohammed bin Ali bin Faris Al-Dimashqi (2002), *The Notables*, Dar Al-Ilm Lilmalayeen, 15th ed.
21. Al-Zaidi, Dr. Kasid Yasser, (2005), *Jurisprudence of the Arabic Language*, Dar Al-Furqan, Jordan, 1st ed.
22. Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Othman ibn Qanbar, (1988), *The Book*, verified by Abdul Salam Mohammed Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., and (1316 AH), Bulaq edition.
23. Ibn Sayyidih, Ali bin Ismail, (1318 AH), *The Specialized*, Bulaq, Cairo, 1st ed.
24. Al-Serafi, Abou Saeed Hassan bin Abdullah Al-Marzban (2008), *Explaining the Book*

of Sibawayh, verified by Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, Scientific Books House, Beirut, 1st ed.

25. Al-Suyouti, (1991), *The Hub of Cores on Genealogy*, verified by Mohammed Ahmed Abdel Aziz, Ashraf Ahmed Abdel Aziz, House of Scientific Books, Beirut, 1st ed.
26. Al-Safadi, Salah Eddine Khalil ibn Aybak (1998), *The Notables of the Times and Agents of Victory*, verified by Dr. Ali Abu Zeid and others, Dar Al-Fikr Al-Ma'asir, Beirut, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st ed..
27. __, (2000), *Adequate Mortality*, verified by Ahmed Arnaout, Turki Mustafa, the House of Heritage Revival, Beirut.
28. AlAsqalani, Ahmed bin Ali known as Ibn Hajar, (1972), *The Latent Pearls among the Eight Hundredth of Notables*, verified by Mohammed Abdul Muaid Khan, Council of the Department of Ottoman knowledge, Hyderabad, India, 2nd ed.
29. Othaima, Mohamed Abdel Khaliq, (d), *Studies of the style of the Qur'an*, Dar al-Hadith, Cairo.
30. Ibn Attia, Abu Mohammed Abdul Haq Al-Andalusi, (1422 AH), *The Brief Editor in the Interpretation of the Treasured Book*, verified by Abdul Salam Abdul Shafi Mohammed, House of scientific books, Beirut, 1st ed.
31. Al-Akbari, Abu al-Baqaa Abdullah bin al-Hussein (1996), *A Study of the Expression of Uncommon Readings*, verified by Mohamed El Sayed Ahmed Azouz, the world of books, Beirut, 1st ed.
32. Ibn al-Imad, Abdul Hai Ahmad, (1986), *The Golden Pieces on the News of Gold*, verified by Mahmoud Arnaout, Dar Ibn Katheer, Damascus, i 1.
33. Al-Ghunaim, Salha Rashid, (1402), Arabic Dialects in the Book of Sabaweh: Phonology and Syntax, Master Thesis, Faculty of Arabic Language, Umm Al-Qura University.
34. Al-Farisi, Abu Ali Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar (1994), *The Interpretation of the Book of Sibawayh*, verified by Dr. Awad bin Hamad al-Qawzi, Al-Hassani Printing Press, Riyadh, 1st ed..
35. Al-Faraa, Abu Zakaria Yahya ibn Ziyad, (1435 AH), A Book Containing the Languages of the Qur'ran, the novel Samari him, Narrated by Abu Bakr and Copied by Jabir bin Abdullah bin quick, published on the World Wide Web.
36. __, Abu Zakaria Yahya bin Ziad, (1980), *The Meanings of the Qur'an*, verified by Ahmed Najati, and Abdul Halim Najjar, the world of books, Beirut, i 2.
37. Al-Qarni, Abdullah bin Nasser, (1423), the movement of speculative letters, *Journal of the Islamic University of Medina,* No. 119, Year 35.
38. Al-Qaisi, Makki bin Abi Talib (d), *The Expression of the Meanings of Readings*, verified by Dr. Abdel Fattah Ismail Shalaby, Dar Nahdet Misr for Printing and

Publishing, Egypt.

39. Al-Moaddab, Abu al-Qasim Mohammed bin Said (2004), *The Details of Conjugation*, verified by Dr.. Hatem Saleh Al-Damen, Dar Al-Bashayer, Damascus, 1st ed..
40. Ibn Malik al-Andalusi, Jamal al-Din Mohammed bin Abdullah al-Tai Al-Jiani, (1968), Facilitating the benefits and Complementing the Purposes, verified by Mohamed Kamel Barakat, Dar al-Kateb al-Arabi, Cairo.
41. __, (1990), *Explaining the Facilitation*, verified by Abdul Rahman Sayyed, and Dr. Mohamed Badawi Almakhtoun, Hajar for printing and publishing, Egypt, 1st ed.
42. Al-Moradi, Hassan bin Qasim, (2008), *Explaining the Facilitation of the Benefits and the Completion of Purposes*, Verified by Dr. Nasser Hussein Ali, Dar Saad Eddin, Damascus, 1st floor.
43. Moan, Mushtaq Moan, (2001), *The Detailed Lexicon in Philology*, House of scientific books, Beirut, 1st ed.
44. Al-Nawaji, Mohammed bin Hassan (2010), *The Comprehensive Premises on the Rule of the Present Simple Inflections*, verified by Dr.. Hassan Mohamed Abdel Hadi, and d. Hisham Mohammed Awwad, Journal of the Islamic University, Gaza.

The Settlement of the Argument in Investigating the Diacritic Mark (*kasrah*) Under the Opening Letters of Present Verbs by Abi Zuraa Mohammed Bin Younis Al-Maqdessy Al-Shafi'I (died 749AH) Realization and Study

Bayan Mohammed Al-Jubawi

Mostafa Kamel Ahmed

College of Arts - University of Anbar

Anbar - Iraq

Abstract:

The purpose of this research is to realize and study '**The Settlement of the Argument in Investigating the Diacritic Mark (*kasrah*) Under the Opening Letters of Present Verbs by Abi Zuraa Mohammed Bin Younis Al-Maqdessy Al-Shafi'i'** (died 749AH). This treatise examines the rules of the diacritic *Kasrah* added under the letters of the present form of the verb in the word (*Annit*) in some Arabic dialects. Al-Shafi'I's goal in writing his treatise was to gather the fragmented pieces of writings on the addition of the diacritic *Kasrah* to the letters of present verbs as explained in different resources and to compromise between the different opinions of the writers, in addition to criticizing and explaining them. The importance of this treatise lies in the fact that it is the first study that discusses such phenomena and studies them in details, in addition to being the original handwritten manuscript. Moreover, one of the features of this manuscript was the author's method in ordering the sequence of scholars in a chronological order, elucidating their texts, balancing between them, and simplifying some of their conditions and rules.

Keywords: Investigate**,** The Diacritic *Kasrah*, Letter, Present Verbs.